عزمي عوّاد

دلالات الانتفاضة الجماهيرية في الأرض المحتلة

شمولية الانتفاضة

الانتفاضة الجماهيرية الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة لها دلالات هامة . فقد امتدت عدة شهور ، وتميزت بسعة المشاركة الجماهيرية فيها ، وشمولها كل الأرض المحتلة ، وانتشار ظاهرة العنف في المقاومة الجماهيرية للاحتلال ، وبروز أمثلة من البسالة والبطولة أفقدت المحتلين أعصابهم ودفعت بهم الى استخدام أساليب ارهابية جديدة غاية في الوحشية ، لم تقتصر على أساليبهم القمعية المألوفة مثل نسف البيوت وابعاد القادة الوطنيين وزج المئات في السجون وفرض منع التجول والحصار الاقتصادي ومجابهة المظاهرات برصاص الرشاشات ، بل وصلت الى حد محاولة اغتيال القادة الوطنيين كما جرى بالنسبة للمناضلين بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس ، وكريم خلف رئيس بلدية رام الله ، وغيرهما من رؤساء البلديات والشخصيات الوطنية .

وتتأكد تلك الدلالات عندما نلقي نظرة على سلسلة الانتفاضات الجماهيرية السابقة التي تفجرت منذ حرب تشرين ١٩٧٣ ، ولم تتمكن من ايقافها كل الوسائل القمعية التي لجأ اليها المحتلون الصهاينة ، ومن أبرزها الانتفاضة التي أعقبت مؤتمر القمة العربي في الجزائر في تشرين الثاني ١٩٧٣ ، الذي اعترف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، والانتفاضة التي جرت بعد مؤتمر الرباط الذي أقر بالاجماع حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة على الأرض الفلسطينية التي تتحرر من الاحتلال ، وموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في دورتها التي انعقدت في تشرين الثاني ١٩٧٤ ، على قبولها كعضو مراقب في الامم المتحدة ، واصدار القرار رقم ٣٢٣٦ الذي يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، والانتفاضة التي اندلعت في ربيع ١٩٧٦ على أبواب انتخابات المجالس البلدية ضد مشروع الادارة المدنية الذي كان يعمل المحتلون لتمريره من خلال تلك الانتخابات . وفي غمرة تلك الانتفاضة أحرزت القوائم الوطنية ، التي شكلتها الجبهة الوطنية ، نجاحا كاسحا ؛ لأنها كانت تتبنى برنامج رفض مشروعي الادارة المدنية والمملكة المتحدة وسواهما من المشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية ، وكل أشكال القيادة البديلة ، وتتمسك بهدف الدولة الفلسطينية المستقلة والالتفاف حول منظمة التحرير كممثل شرعي